بشطريهما ، فقد خسروا جزءا من قوتهم ، بمعدل لكل منهما فحصل الديني القومي على ١٠ مقاعد ، بدلا من ١١ في الكنيست السابق بينما حصلت القائمة الموحدة لاغودات يسرائيل وعمال اغودات يسرائيل على ٥ مقاعد ، ، بدلا من ٦ في السابق . وقد حافظ حزب الاحرار المستقلين وموكيد (ماكي سابقا) على قوتهما ، وحصلا على عدد المقاعد نفسها التي كانت من نصيبهم في الماضي : الاحرار المستقلون ـ ٤ ، موكيد ـ ١ . اما القوائم العربية المرتبطة بالتجمع العمالي فقد خسرت أحد مقاعدها وانخفض عددها الى ٣ ، بينما زادت مقاعد القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح) بمقعد واحد وارتفع عددها الى ٤ . وكانت القائمة الجديدة الوحيدة التي فازت في الانتخابات ايضا قائمة الحقوق المدنية (الوني) التي حصلت على ٣ مقاعد .

يتضح بعد الاطلاع على نتائج الانتخابات ، لاول وهلة ، ان الجناح العمالي قد مني بخسارة واضحة (٥ مقاعد) بينما حصل اليمين على زيادة ملحوظة في قوته (٧ مقاعد)، تفوق نسبة الخسارة التي كانت من نصيب العمال . ولكن نظرة أعمق الى هذه النتائج تظهر ان تلك الفوارق في عدد المقاعد لا تعكس نسبة القوى الحقيقية التي تؤيد كلا من المعسكرين ولا تدل على أي تحول جذري في موقف الناخب الاسرائيلي ، حيث انها نجمت اساسا عن طريق توزيع فوائض الاصوات على فوائض المقاعد ، حسب القانون الجديد الذي أقره الكنيست بهذا الشأن ، خلال شهر نيسان (ابريل) من العام الماضي(٦)، («قانون بدر ـ عوفر») بمبادرة من الكتلتين الكبيرتين ، التجمع وغاحال ، في محاولة لسلب فوائض أصوات الاحزاب الصغيرة . وقد وقع التجمع ـ هذه المرة ـ ضحية لمكيدة من المكائد العديدة التي يحيكها ، أحيانا وحده وأحيانا باشتراك غاحال ، ضد الاحزاب الصغيرة ، واكتشف بعد فوات الاوان ان القانون الذي ساعد على سنه أدى الى زيادة قوة خصمه ، التكتل ، بعد ان سلب بعض القوائم الصغيرة فوائض أصواتها. وتشير هذه الواقعة بحد ذاتها ، من ناحية اخرى ، الى المحاولات الدائمة التي تبذلها الاحزاب الكبيرة في اسرائيل للقضاء على الفئات السياسية الصغيرة او ابتلاعها ، امعانا في تقوية سيطرتها على النظام الاسرائيلي ، وكانت آخرها سن قانون لتمويل الاحزاب(٧) من ميزانية الدولة ، بما في ذلك تمويل مصاريف حملاتها الانتخابية ، بشكل يحصل معه كل حزب على ١٩٥ الف ليرة مقابل كل نائب من نوابه في الكنيست لتمويل نشاطه(٨)، مما يضع مبالغ كبيرة نسبيا في تصرف الاحزاب الكبيرة اذا ما قيست بالمبالغ التي تحصل عليها الاحزاب الصغيرة . اما التغيير الذي ادخل على طريقة توزيع فوائض الاصوات ، الذي أشرنا له ، والذي ازدادت بسببه نسبة الزيادة في مقاعد التكتل اليميني بحوالي ضعفي نسبة الزيادة في الاصوات التي حصل عليها ، فقد تم بعد ان لاحظ زعماء الادارة الحزبية لكل من التجمع وغاحال ، وهما أكبر كتلتين في الكنيست السابق ، ان اكثر من قائمة من القوائم الصغيرة قد حصلت على عدد من المقاعد الاضافية بناء على كمية فوائض الاصوات التي كانت تحسب بشكل نسبي عادي ، أي ان من يتبقى لديه فائض اكثر من عدد الاصوات يحصل على فوائض المقاعد .

بعد ذلك « الاكتشاف » بادرت الكتلتان الكبيرتان الى تغيير القانون في الكنيست ، بشكل تتوزع معه فوائض الاصوات حسب أكبر معدل ينتج عن تقسيم الاصوات التي حصلت عليها قائمة ما على عدد المقاعد الذي كان من نصيبها ، أي ـ بلغة بسيطة ـ تقسيم الفوائض حسب معدل الاصوات المطلوبة للحصول على مقعد في الكنيست حسب مقاييس الاحزاب الكبيرة ، مما سيؤدي الى اخراج الاحزاب الصغيرة كليا عند حساب فائض الاصوات . وقد واجهت تلك المحاولة معارضة شاملة من قبل الاحزاب الصغيرة، التي حاولت عرقلة عملية الاقتراع على القانون في الكنيست ، بواسطة تمديد الجلسات،